

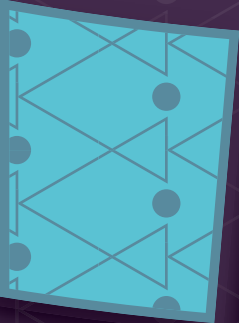
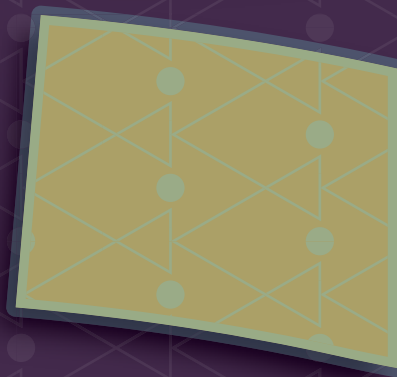
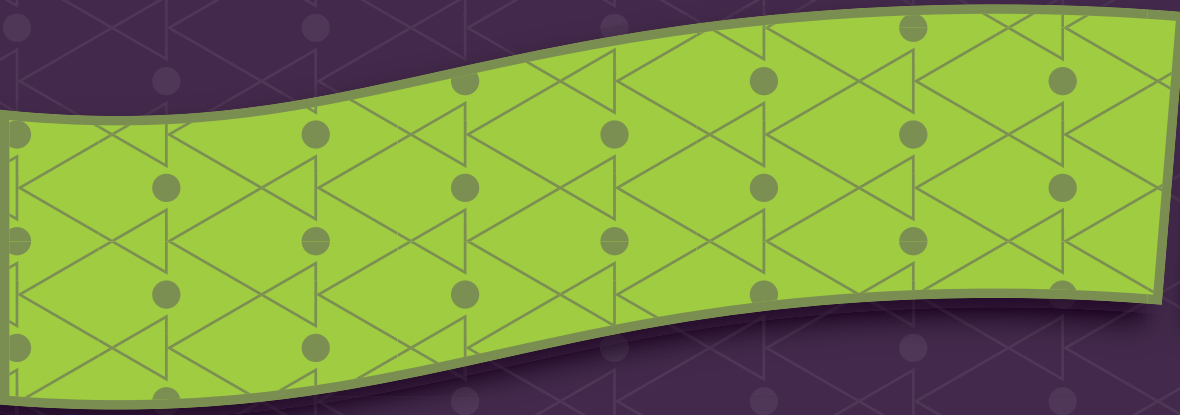
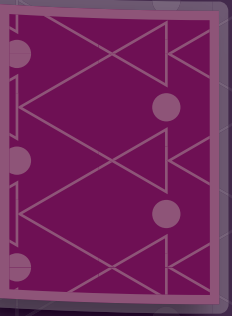
المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies



Institut für Föderalismus
Institut du Fédéralisme
Institute of Federalism

من 27 إلى 31
مايو/أيار
2024

رحلة كوسوفو إلى الاستقلال: دروس للصراع السوري ورقة بريشتينا



إخلاء المسؤولية: تحتوي هذه الورقة على محتوى تمت مناقشته خلال ورش العمل التي نظمتها المركز الأوروبي للدراسات الكردية. لم يتم الاتفاق على النقاط الملخصة من قبل كل مشارك، ولكنها تمثل نقاط المناقشة.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
European Center for Kurdish Studies



Project: Empowerment Through Inclusion
Human and Minority Rights in Syria

Emser Straße 26
Berlin 12051
Germany

mail@kurdologie.de
+49 30 67 96 85 27

Layout and Design: Radwan Awad

© May 2024 | Berlin

المشروع مدعوم من ifa (Institut für Auslandsbeziehungen) من برنامج zivik بتمويل من وزارة الخارجية الألمانية



ورقة بريشتينا

1. ثمة اختلاف كبير بين سوريا وكوسوفو، فبينما يدور النقاش في سوريا حول عملية سلام مُستدامة وتشميلية وتحويلية، فإن أكبر التحديات التي تواجهها كوسوفو تتعلق بهويتها على الساحة الدولية وعلاقتها مع صربيا. ومع ذلك فهناك أيضًا قواسم مشتركة بين البلدين أهمها المجتمعات متعددة الإثنيات والأديان والثقافات (الأمر الذي يؤدي إلى نشوب صراعات)، والحاجة إلى عملية سلام قائمة على التشميل والمصالحة، والانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي ناجح.
2. أحد النتائج المهمة التي يمكن أن نستخلصها من تجربة كوسوفو هي أن الاستقلال واتفاقية السلام لا يحلان جميع المشاكل. بدأ تحوّل كوسوفو إلى دولة ديمقراطية متعدّدة الثقافات إثر نهاية الصراع في عام 1999، ولا تزال هناك تحديات كبيرة أمام التشميل وإرساء الديمقراطية حتى يومنا هذا. بالمثل، ستواجه سوريا عملية صعبة وطويلة بعد التوصل إلى اتفاق سلام.
3. الاستقلال بحد ذاته ليس حلًا، ومن الصعب على مجتمعات الأقليات نيّله دون دعم من القوى الدولية الكبرى (كما كان الحال في كوسوفو). وفي المقابل قد يكون من الصعب على مجموعات الأغلبية الحول دون انفصال المجموعات الأخرى إن كانت الأخيرة قد تعرضت للإقصاء والتمييز (وحتى للعنف) لفترات طويلة. وبالتالي فالحل الذي يحرص على الاندماج ووضع إطار ديمقراطي مشترك وتشميلي يسمح لجميع الفئات بالمشاركة في شؤون الدولة أمر بالغ الأهمية لسوريا.
4. يوضّح مثال كوسوفو أن الاستقلال يثير العديد من القضايا. فقد كان استقلال كوسوفو مدعومًا من القوى الكبرى، إلا أنه لا يزال محلاً للخلاف الدولي. كما أنّ هناك خلاف حول مسألة سيادة كوسوفو بين الألبان والصرب في الدولة، وشمال كوسوفو مُدمج أكثر في صربيا منه في كوسوفو. يتمثّل التحدي الرئيسي في كوسوفو اليوم في التطورات المثيرة للجدل بعد عام 1999. بالنسبة لسوريا، فهذا يعني أنّ أي اتفاق يجب أن يكون مقبولًا من جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية وأن يحظى بدعم دولي وأن يتضمن رؤية مشتركة للدولة السورية المستقبلية.
5. إن بناء نظام تشميلي أمر معقد ويستغرق وقتًا. على الرغم من أن الإطار الدستوري لكوسوفو يوفّر أعلى المعايير الدولية لحماية الأقليات وتشميلها وعدم التمييز (بما في ذلك دمج الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في الدستور)، إلا أنه لا يزال منقذًا جزئيًا فقط بعد 16 عامًا من إعلان الاستقلال، فمثلًا، لا تزال القوانين التي تخص تمثيل المجموعات المختلفة في الإدارات الحكومية، وثنائية اللغة، وضمان التمثيل الكافي للمجموعات في البرلمان والحكومة غير منقّذة بالكامل بسبب عدم التزام الجهات الفاعلة من مختلف المجموعات بتطبيق تلك القوانين. يتوجب أحيانًا التفكير في خطوات صغيرة، كالزيادة التدريجية في تمثيل المجموعات الأصغر في الإدارات الحكومية والشرطة وقوات الأمن، بدلًا من محاولة الوصول بسرعة إلى حصص مُعيّنة. سيكون من المهم بالنسبة لسوريا إيجاد نظام يمكن تنفيذه بكفاءة، كما أنّه من المهم ضمان التنفيذ الفعلي لكل ما يتم الاتفاق عليه لتجنب المزيد من الانقسامات الطائفية والصراعات، ووضع خطط عمل واضحة، والتزام الجهات الفاعلة الوطنية والدولية بإعادة تأهيل وإدماج الدولة.
6. المؤسسات الجيدة كمكتب أمين المظالم (محامي الشعب) في كوسوفو مهمة، فالمؤسسة تسمح للمواطنين بالشكوى من انتهاكات حقوق الإنسان وطرح قضايا تتعلق بالتمييز. ومن المهم كذلك التفكير في كيفية عمل المؤسسات العامة ووضع توقعات وأهداف واقعية لعملها. يقوم أمين المظالم برفع التقارير ويمكنه أن يطلب من مؤسسات الدولة أن تتحرك، ولكنه لا يتمتع بسلطة إنفاذ القانون، وإنما يتعاون من أجلها مع المحاكم، فالتعاون المؤسسي لا يقل أهمية عن سيادة القانون. تحتاج المجموعات غير ذات الأغلبية إلى أن تحميها مؤسسات وأطر مختلفة على مستويات متعددة. بالنسبة لسوريا، فهذا يعني أن النظام الذي يحرص على التشميل والمشاركة الديمقراطية يجب أن يحمي الحقوق دستوريًا على مستويات مختلفة من خلال هيكل حكومي متعدد المستويات (يشمل غرفة ثانية في البرلمان الوطني)، ومن خلال دمج المعايير والأطر الدولية لحقوق الإنسان والأقليات في القانون الوطني.
7. من المهم إشراك الأقليات، وكذلك التفكير فيمن ينبغي إشراكه، والأحزاب السياسية المُمثّلة في الحكومة والبرلمان، وكيفية انتخاب هذه الأحزاب، وكيفية انتخاب الشعب لممثليه. على سبيل المثال، في كوسوفو يتم تخصيص 20 مقعدًا برلمانيًا ومنصبين حكوميين لأفراد المجموعة غير ذات الأغلبية (أي الطوائف غير الألبانية)، إلا أنّ ذلك بالكاد ساهم في تحسين

وضع الأقليات، بينما ثبت أن الضمانات القانونية الأخرى مثل مبدأ بادينثير-الذي يتطلب أغلبية مزدوجة في البرلمان بما في ذلك أغلبية أعضاء المجموعة غير ذات الأغلبية- كانت عملياً أنجح فيما يتعلق بمسائل الثقافة واللغة والبلديات. لا بد من التفكير في كيفية تصميم المؤسسات ووضع الأحكام في سوريا، بجانب تقييم الكفاءة العملية لهذه الأحكام وتعديلها حسب الحاجة. التوازن بين حماية حقوق الأقليات وضمان تشميلها من ناحية، وضمان كفاءة النظام العام من ناحية أخرى أمر صعب ويتطلب دراسة دقيقة ومتأنية للإطار المؤسسي والقانوني.

8. تهدف سياسات اللغة والتعليم في كوسوفو إلى خلق مجتمع متعدد الإثنيات، ومع ذلك فليس هناك تطبيق كامل لمبدأ ثنائية اللغة. أنشأت السلطات الصربية نظاماً موازياً للصحة والتعليم والإدارة في شمال كوسوفو، مما يُضعف القدرة الوظيفية لمؤسسات كوسوفو. على الرغم من وجود إطار قانوني ممتاز، إلا أن الواقع في كوسوفو به فصل إثني وعدم تطبيق لمبدأ ثنائية اللغة والحقوق الثقافية الأخرى للمجموعات المختلفة. بالنسبة لسوريا، سيكون تصميم وتنفيذ سياسات اللغة والتعليم وغيرها من السياسات مهمًا لالتزام المجموعات المختلفة بنظام عام ناجح في أعقاب الحرب. من المفترض أن يكون وجود لغة مشتركة تتحدث بها جميع الفئات أمرًا مفيدًا لسوريا، بيد أن الاختلاف الحالي بين أنظمة التعليم في المناطق التي يسيطر عليها النظام والمعارضة والإدارة الذاتية في الشمال سيصعب إعادة الاندماج. يجب الالتزام مستقبلاً بتعدد اللغات وحماية الحقوق الثقافية والتعليمية، خصوصاً من خلال توفير موارد مالية كافية للبلديات لإدارة شؤونها الخاصة. يمكن أن يكون استخدام اللغة العربية كلغة تسمح لجميع المجموعات بالتواصل مع بعضها البعض حجر الزاوية لإعادة الاندماج وتيسير المعاملات اليومية.

9. تُظهر العلاقات المعقدة والمُدْمرة بين كوسوفو وصربيا أهمية حسن الجوار. ترفض صربيا الاعتراف بكوسوفو، وفي المقابل بدأت سلطات كوسوفو في استخدام حماية حقوق الطائفة الصربية كوسيلة ضغط لدفع صربيا نحو الاعتراف الرسمي. يضر هذا النهج المتمثل في مبدأ «العين بالعين» ببعض المجموعات ويحول دون تطوير علاقات بناءة وإيجابية بين المجموعات. غالباً ما يكون لاتفاقيات وعمليات السلام بُعد إقليمي. نظراً إلى الدور البارز لبعض دول جوار سوريا في الصراع الحالي، سيكون من المهم إشراكها في عملية السلام ودعم المرحلة الانتقالية. قد تسعى بعض المجموعات في سوريا للحصول على دعم لمصالحها من البلدان المجاورة، لذلك فمن المهم تشميل وحماية هذه المجموعات حتى لا يتم استغلالها كأداة في نزاع إقليمي، بجانب تيسير التعاون عبر الحدود بين المجموعات (على سبيل المثال الأكراد أو الأيزيديين أو الدروز) وسائر أعضائها بدول الجوار.

10. لا تزال المصالحة بين الطوائف في كوسوفو-وكذلك بين كوسوفو وصربيا- تشكل تحدياً أساسياً. بناءً على ذلك، فالتوترات مستمرة ولا توجد سرديّة مُشتركة حول أحداث التسعينات ولا مبادرات مشتركة لمعالجة موروثات الماضي وتخطيها، مما يؤدي إلى المزيد من التباعد الإثني. عوضاً عما سبق، لا تزال المناهج المدرسية المنفصلة وتهميش مجموعات بعينها والعداوات المستمرة تقوّض التكامل المجتمعي والسياسي. سيكون من الأهمية بمكان بالنسبة لسوريا ربط أي عملية سلام مستدامة بمسار مصالحة يعالج جرائم الماضي ويعطي الضحايا إحساساً بتحقيق العدالة وكشف الحقيقة والرغبة في كتابة تاريخ مشترك. ستكون معالجة الماضي وجرائم السنوات الأخيرة مؤلّمة وصعبة، ولكن كما يتضح من تجربة كوسوفو، فإن عدم معالجة الماضي يُفضي إلى مشاكل.

11. لا يزال صراع القوة العالمي بين الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي جاريًا في كوسوفو اليوم، مما يحول دون قدرة كوسوفو على الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. لقد كان استقلال كوسوفو ممكناً بفضل دعم القوى الكبرى، ولكن سيادة كوسوفو لا تزال محللاً للجدل. وبالنظر إلى الدور البارز لروسيا والولايات المتحدة في سوريا، يجب أن تكون أي اتفاقية سلام جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية عالمية توافق عليها وتدعمها منظمة الأمم المتحدة لضمان تمتّع عملية الانتقال للسلام بأكبر قدر ممكن من الدعم الدولي.

12. تتطلب كل اتفاقية سلام تنازلات صعبة وقد تكون هناك بعض التفاصيل غير الواضحة قبل تنفيذ المعاهدة، ولكن حتى مع ذلك الإبهام، يجب أن يكون هناك وضوح شديد في القضايا الكبرى. لا ينبغي تأجيل قضايا مثل الوضع القانوني وحقوق الإنسان والحدود والاعتراف الدولي والتشريعات وإطار الحكومة المستقبلية، وإنما يجب حسمها في إطار اتفاقية السلام. كما أظهرت مبادرات السلام المختلفة لسوريا، فإن إيجاد حلول وسط بشأن القضايا المهمة المتعلقة بطبيعة الدولة وتنظيمها أمر معقد للغاية ويتطلب حسن نية الجهات الفاعلة المشاركة.

13. عمليات السلام في تطوّر مستمر. بعد عام 2008 لم يكن هناك حديث عن شمال كوسوفو، ثم أصبح الشمال قضية في عام 2013. ومن المتوقع أن تنشأ مشاكل في سوريا إثر التوصل إلى اتفاقية سلام. اليوم لا يوجد الكثير من القواسم المشتركة بين الوضع الحالي في سوريا والوضع في عام 2015 -أي وقت اعتماد القرار الأممي رقم 2254- لذا يجب أن تكون اتفاقيات السلام مرنة بغرض إمكانية معالجة القضايا الجديدة والناشئة وإلا فسيكون محكوم عليها بالفشل.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
European Center for Kurdish Studies



Project: Empowerment Through Inclusion
Human and Minority Rights in Syria

Emser Straße 26
Berlin 12051
Germany

mail@kurdologie.de
+49 30 67 96 85 27

Layout and Design: Radwan Awad

© May 2024 | Berlin